تخصص المكتبات والمعلومات في مفترق طريق

نحو أساس نظري راسخ

أ.د. أسامة السيد محمود

أستاذ المكتبات والمعلومات ومدير وحدة تقويم وتطوير الأداء الجامعى بمشروع الجودة والاعتماد الأكاديمى بكلية الآداب – جامعة القاهرة

usmoud@hotmail.com

تمهيد :

تتشكل الكيانات العلمية وتتطور فى مراحل بطيئة للغاية، وتتعرض أثناء تطورها إلى عواصف وأعاصير اجتماعية وعلمية ومنهجية واقتصادية كثيرة، وتزداد حدة هذه العواصف لتشكل مخاطر جسيمة كلما كان إطارها النظرى يفتقد ثبات الأركان، وغير مدعم بثوابت راسخة، وتمثل القوانين والنظريات والمناهج وشبكة العلاقات المحددة بالكيانات العلمية الأخرى أهم هذه الثوابت على الإطلاق .

وتخصص المكتبات والمعلومات كتخصص علمى لا يزال دون مرحلة الرسوخ كعلم محدد لافتقاده إلى ثوابت نظرية متعددة – يتعرض فى المرحلة الحالية إلى إعصار عاتى من تكنولوجيات المعلومات تهدد باندثاره، أو على أقل تقدير انطوائه كتخصص فرعى قليل الأهمية داخل تخصص أو تخصصات أكبر وأشد جاذبية وأكثر بريقاً.

أولاً : الكيانات العلمية تطورها وثوابتها :

تختلف وجهات النظر حول مراحل التطور والتسميات الخاصة بكل مرحلة تمر بها الكيانات العلمية، ولكن لا تختلف المراحل نفسها فى الجوهر، وقد أدمجها فيلسوفنا ومفكرنا الكبير زكى نجيب محمود[1] فى ثلاثة مراحل أساسية :

١ – ظهور الموضوع أو ظاهرة .

٢ – ثم ظهور مجموعة من المهتمين يتخصصوا فى هذه الظاهرة .

٣ – ثم يبدأ هؤلاء فى تكوين علم يفسر ويحكم النشاط فى هذه الظاهرة .

وبتفصيل أكثر نجد أن هناك مرحلة البداية وهى انتباه مجموعة من تخصصات متعددة إلى وجود ظاهرة أو موضوع جديد فى الغالب قد يكون ظاهرة أو موضوع لم يأخذ حقه من الانتباه فى تخصصه القديم أو موضوع بينى Interdisciplinery بين تخصصات متفرقة، ثم

مرحلة تكوين مؤسسات تعليمية ومهنية تجمع هؤلاء المتخصصين وتساعد فى إعداد أجيال متخصصة، ثم مرحلة ترسيخ الكيان العلمى الذى يتطلب[٢] مجموعة متخصصين ومؤسسات ثم أساس نظرى قوامه قوانين ونظريات ومناهج وعلاقات محددة بالعلوم الأخرى، وهذه الأخيرة تتداخل مع النظام التعليمى لهذا الكيان العلمى وتؤثر فيه إلى أبعد حد لأن بناء البرامج والمقررات يعتمد على هذا الأساس النظرى، ثم أخيراً إنتاج فكرى هو إفراز لكل نشاط الأفراد والمؤسسات السابقة .

ورغم أن هناك آراء جديدة وجديرة بالتأمل ترى أن الأبعاد المتعددة التى ترسخ من الأسس النظرية بالشكل السابق[٣] «تباعد بين العلوم وبعضها وكأنها كيانات منفصلة، وإن هناك نظرة جديدة للكيانات العلمية توحد بين العلوم المختلفة التى تتداخل فى دراسة ظواهر وحقائق واسعة الأبعاد، وأن النظرة القديمة كانت بتأثير علماء الفيزياء فى القرون السابع والثامن والتاسع عشر الذين اهتموا بدراسة الظواهر المادية المحددة وعملوا على عزلها عن أى تداخلات مع ظواهر أو علوم أخرى، والدليل على ذلك أن الفيزياء نفسها أصبحت تتلاقى مع علم النفس وعلم الأعصاب فى دراسة بعض ظواهر العقل البشرى»، إلا أن الأسس النظرية حتى لو تعدت حدود الكيان العلمى بشكل منفصل لها دورها المحورى والأساسى فى ترسيخ الكيان العلمى، وكما عبر فتحى عبد الهادى[٤] «أنه لا عمل دون علم ولا تطبيق دون نظر ولا فعل دون فكر» وبالتالى فإن العلم – وأساسه القانون ثم النظرية التى يقوم عليها المنهج هو الذى يؤدى إلى البحث والفكر، ثم إلى كيان علمى محدد المعالم له حدود وعلاقات واضحة مع الكيانات الأخرى .

ورغم أن النظرة الجديدة[٥] ، ترى أن هذا تعسف شديد وبالذات فى الدول النامية التى ينبغى أن تهتم بالتطبيق فى هذه المرحلة، وأن هذه الشروط لا تنطبق إلا على العلوم الطبيعية والكمية (الفزياء – الكيمياء – الرياضيات) وأن بعض العلوم البحتة (معظم فروع الزراعة مثلاً – الحاسبات الالكترونية وعلوم الأغذية بل والطب نفسه) تعتمد على أساس نظرية هشة أو تأخذ هذه الأسس من علوم أخرى، وأن كل العلوم الاجتماعية والإنسانيات لا يوجد لها أساس نظرى كامل، إلا أن النظرة القديمة التى ترى أن العلم من منظور أنه جزء محدد ومنظم من المعرفة البشرية يهدف إلى تفسير ظواهر وحل مشكلات تظهر فى كيان معرفى محدد، لابد له من أساس نظرى ومنهجى راسخ، وأنه إذا لم يتوفر له ذلك فإنه فى مرحلة ما بين أن يكون مهنة أو تخصص علمى على أقصى تقدير.

ثانيا: الوضع الحالى لتخصص المكتبات والمعلومات ومشكلاته :

ليس هناك أدنى شك فى أن تخصص المكتبات والمعلومات قد استكمل جميع أركانه غير النظرية منذ عقود مضت، ولا نستطيع أن نلمح قطعة واحدة من الإنتاج الفكرى الأجنبى أو العربى تدعى عكس ذلك، وحتى أشد المتعصبين ضد هذا التخصص لم يلمحوا مجرد تلميح إلى عدم توفر هذه الأركان. كان عام ١٨٨٧ بداية عصر جديد تحولت فيه ممارسات قديمة قدم الزمان لمتخصصين مهنيين ومؤسسات تنوعت أسمائها ومصادر

معلومات تدرجت من الأحجار إلى الورق والمصغرات إلى تخصص علمى له مؤسساته التى تمثلت أول ما تمثلت فى نفس العام فى الجمعية الأمريكية للمكتبات، وأول برنامج جامعى فى ذات العام أيضاً فى جامعة كولومبيا فى نيويورك، وسرعان ما بدأ الإنتاج الفكرى الذى أدى بالضرورة إلى ظهور أدوات ببليوجرافية لضبطه فى فترة لم تتجاوز نصف قرن. وحتى فى الدول النامية كانت هناك نفس الرحلة بنفس الفروق الزمنية تقريباً[٦] . فبعد أقل من نصف قرن آخر كانت هناك مؤسسات مهنية وتعليمية وإنتاج فكرى فى مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا، وفى الهند والصين ثم فى البرازيل والأرجنتين .

وفى مقابل عدم الشك فى هذا الجانب غير النظرى، نجد هناك شك إلى درجة اليقين من عدم وجود كيان نظرى ومنهجى ثابت، هذا الغياب الظاهر له مجموعة أسباب تحالفت معاً أبرزها:

١ – حداثة الجهد النظرى نسبياً، ذلك أن أول محاولات وضع قوانين أو الاستعانة بها لا تتعدى عشرات قليلة من السنوات، وهو ما يجعل من مقارنة رسوخ الكيان النظرى لتخصص المكتبات والمعلومات، بالكيان النظرى لعلوم أخرى، خاصة العلوم الطبيعية عملية غير عادلة وظالمة بل وغير منهجية، فالجهد النظرى وقوانين الرياضيات أو الكيمياء أو الفيزياء لها آلاف السنوات، ولهذا نجد مئات القوانين لدى هذه العلوم، ونجد مناهج وعلاقات راسخة. أن تطوير ممارسات إلى قانون واختباره والتأكد من صحته وجمع نظرية واحدة قد يستغرق مئات السنوات.

٢ – اختلاف وجهات النظر حول أهمية وجود كيان نظرى ومنهجى بين مدرستين من أساتذة المكتبات فى الولايات المتحدة وانجلترا وكندا، مدرسة ترى أن تخصص المكتبات والمعلومات هو تخصص خدمات هدفه تيسير الإفادة من المعرفة البشرية وطالما حقق هدفه فإن الالتفات إلى الكيان النظرى ليس له أولوية عن تحسين مستوى الخدمات، وأن البناء النظرى سيظهر تدريجياً بمرور الوقت[٧] ، ومدرسة أخرى كان لها رؤية مستقبلية ترى أن الكيان النظرى هو العنصر المحورى لتحويل الممارسات إلى علم، وبالتالى تطوير هويته العلمية من مرتبة تخصص إلى علم مكتمل الأركان.

٣ – انتشار البحوث الوصفية وبحوث دراسة الواقع[٨] التى تصف أكثر مما تضيف شيئاً، واعتماد هذه البحوث على الأساليب الوصفية أكثر من اعتمادها على مناهج بحث حقيقية تجريبية أو كمية[٩] ، وكان ذلك رد فعل طبيعى لغياب الكيان النظرى والمنهجى، الذى أدى إلى الابتعاد الكبير والواسع عن الدراسات النظرية والمنهجية لعدم وجود دراسات سابقة يبنى عليها الباحث ويطور، ولصعوبة هذه البحوث واحتياجها إلى باحث ذو مؤهلات يندر أن تتوفر فى الباحثين الجدد، وأدى كل ذلك إلى حلقة مفرغة من البحوث الضعيفة نتيجة لعدم وجود بناء نظرى قوى .

٤ – كان لتعدد روافد وعلاقات علم المعلومات

والمكتبات أثره الإيجابى فى حرية الباحث فى الاستعانة بمناهج بحث مستخدمة فى العلوم الأخرى مما قد يؤدى إلى رفع مستوى البحوث[١٠] ، وفى الاستعانة بالعديد من القوانين والنظريات من العلوم الأخرى خاصة بعض العلوم الاجتماعية، ففى دراسة حديثة[١١] للنظريات والقوانين التى اعتمدت عليها ١١٦٠ مقالة نشرت فى أهم ٦ دوريات أساسية فى المجال بين أعوام ١٩٩٥- ٢٠٠١، وجد أن هناك ما يقرب من ٤٠٠ قانون ونظرية مختلفة اعتمدت عليها أو أشارت إليها هذه المقالات، وأعقبتها دراسة أخرى[١٢] وجدت أن هذا العدد يمثل ٣٤ ٪ من إجمالى الأبحاث (أى أن هناك ٦٦ ٪ من الأبحاث لم تعتمد على أى قوانين) وأن أكثر الأبحاث التى اعتمدت على نظريات أو قوانين هى الأبحاث الببليومترية (٧٥ ٪) ثم أبحاث سلوك البحث والافادة من المعلومات (١٨ ٪) ثم أبحاث فى استرجاع المعلومات (٦ ٪) وأخيراً فى إدارة واقتصاديات المعلومات (١ ٪).

إلا أن تعدد الروافد والعلاقات كان له من جانب أخر أثره السلبى، ذلك أن طبيعة المشكلات البحثية لهذا التخصص لا يمكن السيطرة عليها بأدوات منهجية من العلوم الأخرى، خاصة العلوم الطبيعية لأن جزء كبير منها متداخل مع ظواهر إنسانية واجتماعية[١٣] ، ففى العلوم الطبيعية بالذات وهى علوم محددة Exact هناك اتفاق وقبول عالمى بمفهوم وحدود وبناء القانون أو النظرية، أما فى العلوم، الاجتماعية - ومنها تخصص المكتبات والمعلومات بالقطع - فإن القوانين والنظريات أقرب إلى الآراء والاعتقادات فى كثير منها، ولهذا السبب بالذات «فإن القوانين والنظريات المتفق عليها فى هذا المجال نادرة[١٤]، بل إن العماد الذى يقوم عليه التخصص فى رأى البعض هو تنظيم المعلومات أى الفهرسة والتصنيف يحكمها قواعد أعدت بناء على القبول العام وليس التجريب»[١٥] .

٤ - تضارب وجهات النظر وانتشار عدم الاتفاق على أبسط المكونات والركائز، بحيث يشكل هذا الاختلاف ظاهرة يندر أن تكون مسبوقة فى تطور الكيانات العلمية ورسوخها. فنحن نختلف على التسمية هل هو علم أم علوم للمعلومات يستحيل أن يستقر كعلم واحد[١٦]، أم أنه دراسات المعلومات كما ينتشر فى بريطانيا واستراليا حيث التحفظ المعروف على أنه علم[١٧] ، وهل أصوله ترجع إلى المكتبات كما يحاول أساتذة المكتبات فى أبحاثهم النظرية القليلة أن يثبتوا[١٨] ، أم أن أصوله القديمة فى المكتبات وأصوله الحديثة فى استرجاع المعلومات ثم التوثيق[١٩] ، وهل هو علم المعلومات والمكتبات أم علم المعلومات فقط أم علم المكتبات والمعلومات كما لاحظ أحدهم[٢٠] مع أن التغيير فى الأسماء وليس فى المضمون وكأن القضية هى قضية الأسماء. ولا ننسى طبعاً الاختلاف المعروف حول القطاع المعرفى الذى ينتمى إليه فهناك من يرى أنه قطاع الرياضيات لأن الممارسات تعتمد على نظرية المعلومات وهى نظرية للتمثيل الكمى للمعلومات وتطبيقها أساساً فى

الاتصالات[٢١] ، بينما يرى أخرون أنه من ضمن دراسات الاتصال الجماهيرى المعاصر منذ نموذج أرسطو الشهير[٢٢] ، وأن كان الأقل تحفظاً من المختلفين[٢٣] يروا أن هناك نموذج لعلوم الاتصال مجتمعة يحتوى الاتصال الجماهيرى والتوثيق والمكتبات بينما يرى فتحى عبد الهادى، أن علم المعلومات قدم الأسس الفكرية والنظرية لممارسات أمناء المكتبات أى أنه الإطار وممارسات المكتبات هى داخل هذا الإطار النظرى[٢٤] .

٥ – كانت تكنولوجيا المعلومات وسوف تظل أكبر العوامل المؤثرة فى هذا التخصص، وإيجابيات التكنولوجيا معروفة وليست فى حاجة إلى كلمات أو سطور جديدة تبرز ما قدمته فى ضبط إيقاع تنظيم المعرفة، وإعطاء مظهر عصرى إلى حد كبير لمؤسسات المعلومات، ثم استخدامها فى التعاون وفى توصيل المعرفة إلى المستفيد فى أى مكان وفى أسرع وقت. أما عن السلبيات فيمكن أن نختصرها فى نقطتان على وجه التحديد :

أولاً : أنها أدخلت معها كل المتخصصين فى مجال تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الالكترونية بالذات الذين فرضوا وجودهم بقوة على مؤسسات وخدمات المعلومات وتصور معظمهم أنهم الأساس فى هذه المؤسسات وفى خدمات المعلومات فى المجتمع حتى وصل الأمر إلى ما نراه الآن من تغيير مسميات كليات ومعاهد وأقسام وبرامج من المكتبات والمعلومات إلى تكنولوجيا المعلومات – لننظر إلى ما يحدث فى جامعة قطر الآن كمقدمة لما يمكن أن يحدث لبرامج مكتبات ومعلومات أخرى فى المنطقة – بدعوى عدم أهمية المكتبات ومراكز المعلومات أو العاملين من خريجى برامج المكتبات والمعلومات فى عصر الانترنت وتكنولوجيا المعلومات .

ثانياً : كان لشبكة الإنترنت تأثيراً هادراً على أهم ثوابت هذا التخصص، إلا وهما الوثيقة المادية التى تحفظ المعرفة البشرية، والمؤسسة التى تحصل وتنظم وتحفظ وتقدم هذه المعرفة، فلأول مرة فى تاريخ البشرية أصبحت نسبة لا يستهان بها وتتزايد باستمرار من هذه الوثائق فى شكل رقمى يمكن التعامل معه دون حتى لمسه، كما أنه لأول مرة فى تاريخ البشرية أيضاً أصبح هناك مرفق جديد – الانترنت – استطيع من أى مكان أن أحصل منه على معلومات فورية دون التفكير – مجرد التفكير وليس الذهاب أو الاتصال – فى مرافق المعلومات ومؤسساتها التقليدية وهى المكتبة ومركز المعلومات، وهكذا أصبحت المعرفة شبه مجردة وأصبحت المعرفة خارج إطار المؤسسة .

لهذا فإن من الضرورى والحيوى الآن أن ينظر المتخصصون إلى البيئة الجديدة للمعرفة البشرية بعد الانترنت[٢٥] ، علاوة على ضرورة السعى نحو تثبيت ركائز هذا التخصص فى أسرع وقت بدلاً من أن يتلاشى تماماً فى تخصصات أخرى، ثم بعدها سوف نتساءل جميعاً إلى أين المصير.

ثالثاً : نحو بناء الكيان العلمي :

كما ظهر فى العنصر السابق الذى استعرض بشكل تقريرى الوضع الحالى لتخصص المكتبات والمعلومات ومشكلاته الحالية، ظهر جلياً أن

الإشكالية كلها مركزة فى الإطار النظرى وعلى وجه التحديد فى وجود قوانين يبنى عليها مناهج تطور حركة البحوث وفى تحديد العلاقات الموضوعية لهذا التخصص، وأخيراً الاتفاق المبدئى على لغة حوار تضم مصطلحات أساسية كأرضية مشتركة بين المتخصصين .

١ - القوانين والنظريات :

لابد لنا جميعاً أن نعترف أن هناك عجزاً بالغاً فى عدد القوانين الموجودة، وفى درجة الثبات والاعتراف المنهجى الذى تحظى به، رغم أن فيكرى أرجع هذا الجهد إلى نحو قرن ماضى رجوعاً إلى من وضعوا أسس التنظيم الموضوعى مروراً ببرادفورد فى أعتماده على القياس الإحصائى الكمى، ثم إلى رانجاناثان بقوانيه الخمسة الشهيرة[٢٦] . ان الاعتماد على قوانين ونظريات علوم أخرى خاصة العلوم الاجتماعية لا يغنى بتاتاً عن قوانين خاصة بتخصص المكتبات والمعلومات تنبع من متخصصيه لدراسة ظواهره والتحكم فيها ويعتمد عليها فى بناء مناهج أو على الأقل منهج يؤدى إلى تطوير حركة البحث والتنظير - تبين من دراسة أعدت على ١٩١ رسالة دكتوراه أعدت فى ٢٩ جامعة أمريكية من ١٩٦١-١٩٩٩ أن ٢١ رسالة فقط استخدمت أى قوانين أو نظريات وكان ١٧ منها اعتمدت على قوانين من مجالات أخرى غير المكتبات والمعلومات[٢٧]

أن القوانين الموجودة حالياً لا يمكن أن تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة إذا بحثنا فى ثباتها واختبارها وأبرزها قانون برادفورد - رغم التحفظات التى تثار عند تطبيقه على الإنتاج الفكرى العربى بالذات علاوة على قوانين لوتكا وزيف، ربما لأنها قوانين تعتمد على الإثبات الكمى الإحصائى، أما قانون شانون - ويفر، فمن المعروف أنه قانون فى الاتصالات الهندسية ومن الصعب تصور بناء كيان نظرى فى تخصص المكتبات والمعلومات اعتماداً عليه، أما قوانين رانجاناثان الخمسة الشهيرة فهى أقرب إلى الوصايا العشر أو المبادئ الأخلاقية رغم ما بذل فى تطويرها[٢٨] . أما عن نظرية الذاكرة الخارجية، فهى ليست نظرية بالمعنى المتفق عليه - النظرية هى منظومة مختبرة تجريبياً ناتجة عن بحث عملى[٢٩] - وإنما هو إطار نظرى يحكم الأداء للمهتمين بالوثيقة والتنظيم[٣٠] وأيضاً المؤسسات، وبالتالى فرغم أنها ليست نظرية مختبرة وإنما أيضاً تواجهه إشكالية ضخمة بعد شبكة الانترنت وما سبق أن ذكرناه بشأن الوثيقة والمؤسسة وهما تقليدياً عماد هذا التخصص الذى يظهر فى أبحاثه ومقرراته وبرامجه الأكاديمية وهذا لا يقلل أبداً من الجهد الذى بذله أستاذنا الرائد فى وضعها[٣١] ولا فى دوره العظيم فى هذا التخصص، ولا يقلل من جهد كمال عرفات الذى حاول تطويرها وإعطائها أبعاد متعددة[٣٢] .

وهناك للأمانة جهداً كبيراً يبذله بعض الباحثين لتطوير نظرية جديدة أطلقوا عليها نظرية انتقال المعرفة بالوراثة، تعتمد على فرضية أن هناك تشابه بين الجين البشرى الذى ينقل الصفات الوراثية وجين آخر افتراضى ينقل المعرفة البشرية[٣٣]، ولكن لا تزال هذه المحاولة فى بدايتها وتحتاج إلى سنوات من الاختبار للتأكد من هذه الفرضية، كما أنه للأمانة هناك تحول واهتمام ملحوظ فى الإنتاج الفكرى وحركة

البحث فـــى المكتبات والمعلومات منذ نهاية الثمانينيات إلى بحوث تبتعد عن المسح والاستنباط والأحكام الذاتية الناتجة عن الملاحظة وقدره الباحث، إلى بحوث تجريبية ناتجة عن اختيار فروض أو تساؤلات منهجية[٣٤] ، ولكن هذه البحوث لا تزال قليلة وفى بدايتها .

إن النظريات هى طريق التقدم فى العلم، والتجريب يؤدى إلى قانون، وعدة قوانين تؤدى إلى نظرية، والنظريات تضع الإطار المنهجى للعمل[٣٥] ، وعلم المعلومات والمكتبات فيها يبدو فى أغلب الآراء يحتاج إلى نظريات عامة[٣٦] أو مشتركة[٣٧] رابطة بسبب تعدد ارتباطاته الموضوعية، فالنظريات العامة أو المشتركة تربط عدة قوانين أو سياقات منهجية فى أكثر من تخصص وتنتقل بمرونة من سياق منهجى إلى سياق منهجى آخر .

٢ - تحديد صارم للعلاقات :

كان لشيوع ظاهرة تخصص المكتبات والمعلومات الرئيسية - ظاهرة المعرفة البشرية - أثراً بالغاً فى ارتباك العلاقات التى تربط بين التخصص وبين التخصصات الأخرى وأثراً بالغاً فى حركة الشد والجذب والادعاء بأن المعلومات والمعرفة هى قطاع ينتمى إلى تخصصات أخرى كالحاسبات الالكترونية أو الإعلام أو الإدارة أو التربية على وجه التحديد. هناك عشرات التخصصات التى تتداخل معاً فى دراسة المعرفة البشرية، وكل منها له زاويته، هناك اللغويات والعلوم السلوكية والفلسفة والرياضيات والذكاء الصناعى والسير نطقيا[٣٨] والتربية والاجتماع وفسيولوجيا الأعصاب وعلوم الوراثة والبيولوجى والإدارة[٣٩] ، ونضيف أيضاً القانون والاتصال الجماهيرى والاقتصاد والتسويق. ونحن الآن أمام وضع جديد لم يشهده التخصص من قبل، فقد كانت العلاقة مع ظاهرة المعرفة قائمة على زاوية اختيار وجمع المعرفة (والانترنت يقوم بذلك خير قيام بل بأكثر مما ينبغى حيث نجد الغث والثمين) ثم تنظيمها وحفظها (والانترنت تقوم بذلك عن طريق تكشيف المواقع وصلاتها بمحركات البحث ببرامج الكترونية تزداد كفاءة) وأخيراً أتاحتها (والانترنت تقوم بذلك أسرع من مؤسساتنا وتتيح لهم المعرفة فى أماكنهم) وبالتالى فى حاجة إلى تحديد العلاقات كلما ظهرت تكنولوجيات معلومات جديدة، بل أكثر من ذلك كما أشار هانى عطية[٤٠] إلى ضرورة إعادة النظر فى المفاهيم والمبادئ التى تحكم المهنة حتى وإن بدت راسخة بفعل التطورات المتلاحقة فى تكنولوجيا المعلومات وأهمها الآن وأشدها قوة هو شبكة الانترنت .

علاوة على ضرورة حسم الجدل الطويل والمستمر للأسف عن علاقة تخصص المكتبات وتخصص المعلومات وهل هما تخصصاً واحداً أم تخصصان منفصلان وهل تطور علم المعلومات من المكتبات أم من العديد من العلوم المختلفة أقتطع منها أجزاء ليشكل كيان علمى جديد، ثم على وشك الاستقرار فى مجال الحاسبات الالكترونية كما يبدو وبسبب المخاوف للكثير منها، وهل سيصبح تخصص المكتبات هو الجزء الصغير من علم المعلومات المقتصر على ما يحدث فى مؤسسة واحدة اسمها المكتبة، بينما يهتم علم المعلومات بالمعرفة نفسها فى المجتمع[٤١] .

٣ - الاهتمام بالجوهر أكثر من الاهتمام بالمسميات:

الحضارة العربية تميزت بالبلاغة فى التعبير، واللغة العربية هى أحد الأعمدة الرئيسية للحضارة والعربية لغة غنية بالمترادفات، وأبرز ما تركه لنا القدماء ولا يزال باقياً لنا هو الشعر والأدب والبلاغة، وبالتالى أشعر أحياناً أننا منصبون على إيجاد ونحت كثير من الكلمات التى تدل على جوهر واحد أكثر جداً من اهتمامنا بتأصيل هذا الجوهر. كثيراً ما يبدو أن لكل من ينتمى لهذا التخصص فى العالم العربى لغته الخاصة ومصطلحاته الخاصة، ويا لها من قضية أدت إلى دخول أصدقاء وزملاء إلى ملتقيات عربية، خرجوا منها وبسبب هذه القضية أشد الأعداء. وقد ساعد على أن تكون هذه القضية، قضية مصيرية للبعض أن معظمنا من خلفيات إنسانية نتجت أساساً من انتماء برامج تعليم المكتبات والمعلومات إلى كلياته الآداب والعلوم الإنسانية. إن المطالع للإنتاج الفكرى العربى – حتى قواميس المصطلحات العربية المتخصصة القليلة فى هذا التخصص – يندهش من عدم الاتفاق على أبسط المصطلحات وتعدد الكلمات العربية للمصطلح الإنجليزى الواحد، ومع احترامى للمجتهدين، اعتقد أن هذه القضية رغم أهميتها للبعض، إلا أنها لابد أن تترك الآن فى سبيل البحث عن هوية نظرية حقيقية .

إن تطور أحد الموضوعات والتخصصات ليصبح مجالاً علمياً يعتمد أساساً على ما ذكرته سابقاً، وقد صاغ حشمت قاسم[٤٢] ذلك بتركيز حين اعتبر أن التحول يعتمد على تحديد المجال والحدود والمشكلات البحثية واللغة المناسبة والتعريفات والقوانين لبناء إطار منهجى. وحدد فتحى عبد الهادى[٤٣] مجموعة عوامل تساعد على تحقيق هذا التحول الذى يفتقد إلى الإطار النظرى والمنهجى، أهمها تطوير برامج التعليم لتكوين فكر بحثى فى الدارس بجانب المهارات المهنية، وأنشأ مراكز بحوث متخصصة تتولى تطوير المجال، والبحث عن موضوعات وأساليب بحث غير تقليدية وتشجيع بحوث التأصيل النظرى .

فى النهاية ، لا أستطيع أن أخفى قدراً كبيراً من عدم التفاءل، ومخاوف تجمعت من مشاهدات وخبرات وقراءات عديدة طوال أكثر من ثلاثة عقود مضت ارتبطت فيها ارتباطاً مصيرياً بتخصص المكتبات والمعلومات، وحظى – هذا التخصص بمكانة أكاديمية واجتماعية وأدبية مرموقة وما أدعو إليه وأنبهه له محاولة لتستمر هذه المكانة لأجيال متخصصة قادمة .

المصـــادر

١ – زكى نجيب محمود. الدين والتدين وعلم الدين. الأهرام. ٢٦ يونيو ١٩٨٣. ص ١٣ .

٢ – حشمت قاسم. مدخل لدراسة المكتبات والمعلومات. مكتبة غريب، ١٩٩٠. ص ٥٢–٥٣.

٣ – أغروس، روبرت ، ستانسيو، جورج. العلم فى منظور جديد؛ ترجمة كمال غلاليلى، الكويت:المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، فبراير ١٩٨٩. سلسلة عالم المعرفة رقم ١٣٤. ص ١١ و ١٣٦–١٣٨.

٤ – محمد فتحى عبد الهادى. البحث العلمى فى مجال المكتبات والمعلومات. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، مج ١٢، ع ٢ (يناير ٢٠٠٤). ص ص ٧–١٣ .

٥ – أغروس، روبرت، ستانسيو، جورج. المصدر السابق. ص ١٣٩ .

٦ – ديبونز، أنتونى، هورن، أستر. علم المعلومات والتكامل المعرفى؛ تعريب وإضافة أحمد أنور بدر ، محمد فتحى عبد الهادى. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨. ص ٣٠٢ وما بعدها .

7 - Dean, Gohn Planning library and information programms. 2 nd ed. London :Andro Deutsch, 1983. p. 6.

٨ – زين عبد الهادى. البحث العلمى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات بين حل الأزمة وأزمة الحل. مكتبات نت. ع ١١+١٢، مج١ (نوفمبر – ديسمبر ٢٠٠٠). ص ص ٧–٨.

٩ – محمد فتحى عبد الهادى. البحث مناهجه فى علم المكتبات والمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢. ص ٩٤ .

١٠– محمد فتحى عبد الهادى. البحث ومنهاجه فى علم المكتبات والمعلومات المصدر السابق . ص ٩٣.

11- Mc-Groth, William. Library science and theory, Library Trends. Vol. 50, winter 2002. pp. 308-318.

12- Mc-Kechnie, lymne, Pettigrew, karn. Surveying the use of theory in library and information science research. library Trends, Vol. 50. (Winter 2002). pp. 1-11.

١٣– أحمد بدر. تكامل المسارين النوعى والكمى فى بحوث علم المعلومات والمكتبات. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. س١٢، ع٢١. يناير ٢٠٠٤، ص ص ٤٣–٥٣.

14- McGrath, William. Ibid.

15- Mc-Grath, William, Ibid.

١٦– أحمد الكسيبى. علم أم علوم للمعلومات محاولة لضبط مجال علوم المعلومات. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س ٢٥، ع١. (يناير ٢٠٠٥). ص ص ٢٧–٤٤.

١٧– محمد فتحى عبد الهادى. مقدمة فى علم المعلومات. القاهرة : مكتبة غريب، ١٩٨٤، ص ٦٠.

١٨- عماد الصباغ. علم المعلومات. عمان: دار الثقافة، ١٩٩٨، ص ٩.

١٩- محمد فتحى عبد الهادى. مقدمة فى علم المعلومات. المصدر السابق. ص ٢٧.

٢٠- رايورد، بويد. علم المكتبات والمعلومات اختلاف النظم وتنافسها وتجميعها؛ ترجمة السيد محمود الشنيطى. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ١٥، ع٢ (ابريل ١٩٩٥). ص ص ١٢٩-١٥٨.

٢١- صباح سالم الفداغى. المعلومات والمفاهيم المعلوماتية. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٩. ص ٣٠٩.

٢٢- عبد الله الطويرقى. علم الاتصال المعاصر. جدة: مكتبة دار زهران للطباعة والنشر، ٢٠٠٣. ص ٣٧.

٢٣- أحمد بدر. المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات. الرياض: دار المريخ، ١٩٨٥. ص ١١٢.

٢٤- محمد فتحى عبد الهادى. مقدمة فى علم المعلومات. المصدر السابق. ص ٧٥.

٢٥- رايورد، بويد، المصدر السابق.

٢٦- فكرى، براين، فكرى، الينا. علم المعلومات بين النظرية والتطبيق ترجمة حشمت قاسم. القاهرة، مكتبة غريب. ١٩٩١. ص ٨.

27- Goldsum, David. Qualitative versus quantitiative research in LIS dissertations. Social science information studies. Vol. 21, No. 4. 2004. pp. 30-44.

٢٨- هانى محى الدين عطية. مبادئ رانجاناثان الخمسة فى منظومة الألفية الثالثة، قراءة فلسفية جديدة. دراسات عربية فى المكتبات والمعلومات، مج٦، ع١ (مايو ٢٠٠١). ص ص ٢٤-٣٩.

29- Smira glia, Richard. The progress of Theory in knowledge organization. library Trends Vol. 50, Winters 2002. pp. 330-351.

٣٠- حشمت قاسم فى: كمال عرفات نبهان. الذاكرة الخارجية وامتدادها دراسة فى علم المعلومات والاتصال القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥. مقدمة الكتاب ص ٣٢.

٣١- سعد محمد الهجرسى. الإطار العام للمكتبات والمعلومات أو نظرية الذاكرة الخارجية الجيزة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى، ١٩٨١.

٣٢- كمال عرفان نبهان. الذاكرة الخارجية وامتدادتها دراسة فى علم المعلومات والاتصال. القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥.

٣٣- هانى محى الدين عطية. انتقال المعرفة بالوراثة مدخل معلوماتى. محاضرة قطر: كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، ابريل ٢٠٠٤.

34- Smira glia, Richard. Ibid.

٣٥- أحمد بدر. علم المعلومات: دراسات فى النظرية والارتباطات الموضوعية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٦. ص ٤٢.

٣٦- غرونر، روبرت ، غليزر، جاك. إطار فكرى لبناء نظرية فى علم المكتبات والمعلومات ترجمة محمد خلف الميومنى. حولية المكتبات والمعلومات. مج٣ (١٤١١/١٩٩١). ص ص ١١٣-١١٥.

٣٧- أحمد بدر . علم المعلومات والمكتبات. دراسات فى النظريات والارتباطات الموضوعية. المصدر السابق. ص ٦٨ .

٣٨- ديوبونز، أنتونى ، هورن، استر. علم المعلومات والتكامل المعرفى. المصدر السابق. ص ٣٨-٣٩ .

٣٩- أحمد الكسيبى . المصدر السابق .

٤٠- هانى محيى الدين عطية. مبادئ رانجاناثان الخمسة فى منظومة الألفية الثالثة . المصدر السابق .

٤١- ديبونز، أنتونى ، هورن، استر . المصدر السابق، ص ٢٣٥ .

٤٢- حشمت قاسم. مدخل لدراسة المكتبات والمعلومات، المصدر السابق. ص ٥٢ .

٤٣- محمد فتحى عبد الهادى. البحث العلمى فى مجال المكتبات والمعلومات . المصدر السابق.